مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع : الأسئلـــة

السؤال رقم : ( )

إســـتناداً لأحكام المادة (96) من الدســـتور الاردني وعملاً بأحكام المادة (123) من النظام الداخلي لمجلس النواب ، ارجو توجيه السؤال التالي الى وزير الدولة لتطوير القطاع العام.

الموضوع: مصير مخزون طلبات التوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية سابقًا، ومدى عدالة التحول إلى نظام الإعلانات المفتوحة.

نص السؤال :

في ضوء إلغاء ديوان الخدمة المدنية والتحول إلى هيئة الخدمة والإدارة العامة، وما تبع ذلك من تعديل جوهري في آليات التعيين في القطاع العام، ولا ســـيما الانتقال التدريجي من نظام الدور التنافسي ومخزون طلبات التوظيف إلى نظام الإعلانات المفتوحة، فإنني أطلب تزويدي بما يلي:

1. ما العدد الإجمالي الدقيق لأصـــحاب طلبات التوظيف المدرجين ضـــمن مخزون ديوان الخدمة المدنية سـابقًا حتى تاريخه، موزعًا حسـب المحافظة، والجنس، والمؤهل العلمي، وسنة تقديم الطلب، والتخصص؟

مجلس النواب

2. ما عدد الذين تم تعيينهم فعليًا من مخزون طلبات التوظيف خلال الأعوام 2024 و2025 و2026، كل عام على حدة، موزعين حسب الدائرة الحكومية، والمسمى الوظيفي، والمحافظة، والتخصص؟

3. ما العدد الإجمالي للشواغر الحكومية التي تم اعتمادها خلال عامي 2025 و2026؟ وكم بلغ عدد الشواغر التي تمت تعبئتها فعليًا من مخزون طلبات التوظيف؟ وهل تم الالتزام بالنسب المعلنة للتعيين من المخزون؟ أرجو تزويدي بالوثائق والجداول الرسمية التي تثبت ذلك.

4. هل تم تطبيق نسب التعيين من المخزون على مستوى كل وزارة ودائرة ومؤسسة حكومية على حدة، أم على مستوى إجمالي الشواغر الحكومية فقط؟ وفي حال وجود جهات لم تلتزم بهذه النسب، ما هي هذه الجهات؟ وما أسباب عدم الالتزام؟

5. ما مصير المواطنين الذين أمضوا سنوات طويلة بانتظار دورهم التنافسي في مخزون ديوان الخدمة المدنية، ثم وجدوا أنفسهم أمام نظام جديد يعتمد على الإعلان المفتوح وشروط مستحدثة لم تكن قائمة عند تقديم طلباتهم؟

6. هل أجرت الحكومة دراسة أثر اجتماعي وقانوني وإداري قبل التحول الكامل إلى الإعلان المفتوح، خاصة على أصحاب الطلبات القديمة الذين انتظروا لسنوات اعتمادًا على نظام الدور التنافسي؟ وفي حال وجود هذه الدراسة، أرجو تزويدي بنسخة عنها.

7. في ضوء أن بعض الإعلانات المفتوحة تتضمن شروطًا تتعلق بالعمر، وسنوات الخبرة، وإثبات الخبرة من خلال كشف الضمان الاجتماعي، كيف ستنصف الحكومة أصحاب الطلبات القديمة الذين انتظروا سنوات طويلة حتى تجاوز بعضهم حدود العمر المطلوبة، أو لم يتمكنوا من اكتساب خبرة عملية بسبب انتظارهم للتعيين الحكومي؟

8. ألا ترى الحكومة أن اشتراط الخبرة العملية وكشف الضمان الاجتماعي في بعض الإعلانات المفتوحة قد يؤدي عمليًا إلى منح أفضلية لمن هم على رأس عملهم أو من سبق لهم العمل في القطاع الخاص، مقابل إضعاف فرص المتعطلين عن العمل الذين لم تتح لهم فرصة اكتساب الخبرة أو الاشتراك بالضمان؟

9. كيف تضمن الحكومة عدم تحول الإعلانات المفتوحة إلى آلية غير مباشرة لإقصاء أصحاب الطلبات القديمة، خصوصًا من لا يملكون خبرات طويلة أو قيود ضمان اجتماعي، رغم أنهم كانوا ينتظرون دورهم لسنوات ضمن نظام رسمي سابق؟

10. هل لدى الحكومة نية لوضع آلية إنصاف انتقالية لأصحاب الطلبات القديمة، مثل منح نقاط إضافية لأقدمية الطلب، أو استثناءات مدروسة من شرط العمر، أو وزن خاص لمدة الانتظار، أو تخصيص نسبة إضافية مؤقتة لهم قبل الانتقال الكامل إلى الإعلان المفتوح؟

11. هل ستعتمد الحكومة بدائل لإثبات الخبرة غير كشف الضمان الاجتماعي، مثل شهادات الخبرة المصدقة من وزارة العمل، أو النقابات، أو الجهات الرسمية، أو العقود، أو كتب التكليف، خصوصًا في الحالات التي عمل فيها المتقدمون لدى جهات لم يتم شمولهم فيها بالضمان الاجتماعي؟

هاتف : (٥٦٣٥١٠٠ - ٥٦٣٥٢٠٠) فاكس : (٥٦٨٥٩٧٠) ص.ب : ٧٢ الرمز البريدي ١١١٠١ عمان . الموقع الإلكتروني : www.representatives.jo

12. ما الضمانات الرقابية التي وضعتها الحكومة للتأكد من أن شروط الإعلانات المفتوحة لا تُصاغ بطريقة تضيق المنافسة أو تخدم فئة محددة من المتقدمين، وبما يحفظ مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين المواطنين؟

13. هل ستقوم الحكومة بنشر تقرير علني يوضح أعداد التعيينات من المخزون ومن الإعلانات المفتوحة، ونسب الالتزام، والتخصصات المطلوبة، وأسباب الاستبعاد، وذلك تعزيزًا للشفافية والرقابة البرلمانية؟

14. ما الخطة النهائية للحكومة للتعامل مع مخزون طلبات التوظيف قبل التحول الكامل إلى نظام الإعلان المفتوح؟ وهل سيتم إنهاء هذا المخزون عمليًا دون أي معالجة انتقالية أو إنصاف لأصحاب الطلبات القديمة؟

راجياً تزويدي بالإجابات والوثائق المطلوبة ضمن المدة الدستورية والقانونية المحددة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس كتلة الاتحاد والاصلاح النيابية

النائب

الكابتن زهير محمد الخشمان

النائب
الكابتن زهير الخشمان